مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تأثير العولمة في مستوى الإفصاح المحاسبي – دراسة على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي
اسم الكاتب: د. ليلى الطويل، عفراء زحلوط
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4426
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 12:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (4) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (4) 2013

تأثير العولمة في مستوى الإفصاح المحاسبي – دراسة على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي

الدكتورة ليلى الطويل *
عفراء زحلوط **

(تاريخ الإيداع 7 / 5 / 2013. قُبِل للنشر في 1 / 8 / 2013)

□ ملخّص □

يركز هذا البحث على دراسة أثر العولمة في مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات، والتي يتم قياسها من خلال ثلاثة مؤشرات هي: نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركة، والمبيعات الأجنبية، وعدد الشركات التابعة الأجنبية خارج حدود الدولة التي تعمل فيها الشركة. حيث يهدف هذا البحث إلى دراسة مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين مستوى العولمة للشركة وبين مستوى الإفصاح المحاسبي فيها.

خلص البحث إلى أن متوسط مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي يبلغ 60,97%. بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركة، والمبيعات الأجنبية، وعدد الشركات التابعة الأجنبية، وبين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي. أي إن مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركة يزداد كلما ازداد مستوى العولمة فيها.

الكلمات المفتاحية: مستوى الإفصاح المحاسبي، والعولمة، ونسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركة، والمبيعات الأجنبية، وعدد الشركات التابعة الأجنبية، وسوق عمّان المالي.

* أستاذ مساعد– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** طالبة دراسات (دكتوراه)– معيدة موفدة– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين, اللاذقية, سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (4) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (4) 2013

The Impact of Globalization on the Accounting Disclosure Level – A Study of Jordanian Manufacturing Listed Companies on Amman Securities Exchange

Dr. Laila Al-Taweel*
Afraa Zahlout**

(Received 7 / 5 / 2013. Accepted 1 / 8 / 2013)

□ ABSTRACT □

This research studies the impact of globalization on the level of accounting disclosure in companies. Globalization has been measured by three indicators: the percentage of contribution of foreign investors in the company's capital, foreign sales, and the number of foreign subsidiaries outside the country in which the company operates. This research aims to study the level of accounting disclosure in the financial reports of Jordanian manufacturing listed companies on the Amman Securities Exchange, in addition to study the relationship between the level of company globalization and the level of accounting disclosure.

This research found that the average of the level of accounting disclosure in Jordanian manufacturing listed companies on the Amman Securities Exchange is 60, 97%. Also, there is a positive relationship between the percentage of contribution of foreign investors in the company's capital, foreign sales, and the number of foreign subsidiaries and between the levels of accounting disclosure for Jordanian manufacturing listed companies on the Amman Securities Exchange. This means that the level of accounting disclosure increases with increasing of the level of globalization.

Keywords: The level of accounting disclosure, globalization, the percentage of contribution of foreign investors in the company's capital, foreign sales, the number of foreign subsidiaries, and Amman Securities Exchanges.

***Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
**** Postgraduate Student, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**.

مقدمة:

يحتل الإفصاح المحاسبي حيزاً هاماً من تفكير الباحثين في المحاسبة، ويعد إحدى الوظائف الهامة والأساسية، وذلك لتأثيره المباشر وغير المباشر في نماذج قرارات مستخدمي التقرير المالي للشركة. ويقدم المحاسب من خلال هذه العملية معلومات عن الأداء الاقتصادي للشركة عن طريق ما يسمى بالتقرير المالي الذي يمثل مخرجات النظام المحاسبي، ويقدم هذا التقرير إلى المستخدمين الخارجيين سواء أكانوا حملة الأسهم أم الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة.

يعد مستوى التقرير المالي في الأسواق النامية والصاعدة ضعيفاً إلى حد كبير مقارنة بالأسواق المتقدمة، مما يؤدي إلى صعوبة في الحصول على المعلومات المالية الكافية والموثقة التي يتم من خلالها تقييم فرص وتهديدات الاستثمار في هذه الأسواق، وبذلك يكون الاستثمار في الأسواق النامية والصاعدة مصحوباً بعدة مخاطر متضمناً مخاطر سياسية واقتصادية وهيكلية (Dahawy ، 2009).

في مقابل ذلك يرى كل من Haniffa and Cooke (2002) أن ممارسات الإفصاح المحاسبي لم تتطور في فراغ، بل إنها تعكس التأثيرات البيئية الكامنة التي تؤثر في الممارسات المحاسبية للشركة في الدول المختلفة، حيث يتأثر الإفصاح المحاسبي بمجموعة من العوامل التنظيمية الداخلية والبيئية الخارجية.

تحتل دراسة التأثيرات البيئية على الممارسات المحاسبية في بيئة الدول النامية أولوية هامة، حيث رأى Dahawy (2009) في هذا المجال أن المحاسبة وظيفة خدمية تعمل في إطار اقتصادي واجتماعي، وهذا ما يجعل البيئة الاقتصادية والاجتماعية تمتلك الأثر القوي على ممارسات المحاسبة. ووفقاً لذلك تتولد الحاجة لفهم كيفية تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية في التقرير المالي والمحاسبة في الدول النامية.

من الجدير ذكره في هذا المجال، أن كلاً من Cook and Wallace (1990) قد استنتجا أن مستوى تنظيم الإفصاح المحاسبي للشركات في الدول المتقدمة من المحتمل أن يكون محدداً بشكل أكثر عن طريق العوامل الداخلية، بينما يتحدد هذا الأمر في الدول النامية بشكل أكثر عن طريق العوامل الخارجية.

لذا من المحتمل أن تتأثر الأسواق النامية والصاعدة بالعوامل البيئية الخارجية أكثر من تأثر الأسواق المتقدمة، لاسيما أن أغلب هذه الأسواق تعد في طور النشوء وتحاول الاندماج في العالم، والاستفادة من مزايا وتفادي سلبيات العولمة والتكامل الاقتصادي الدولي.

قد تكون تأثيرات العولمة أكثر وضوحاً وتجلياً في الدول النامية منها في الدول المتقدمة لأن هذه الأخيرة عملت ومازالت تعمل من خلال شركاتها المتعددة الجنسية، والمنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية على فرض سيطرتها وهيمنتها الاقتصادية على الدول النامية، وذلك من خلال ما يسمى العولمة والتكامل الاقتصادي الدولي، محاولة بذلك التفرد بالانتفاع بالمزايا الناتجة عنهما. في مقابل ذلك تسعى الدول النامية جاهدةً للاستفادة من مزايا العولمة وتفادي سلبياتها، لذا يركز هذا البحث على دراسة تأثير العولمة، كأحد العوامل الخارجية، على التباين في الإفصاح المحاسبي في الدول النامية من خلال تطبيقها على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي كأحد الأسواق النامية.

مشكلة البحث:

يتباين مستوى الإفصاح المحاسبي بين الدول المختلفة وفقاً لمجموعة من العوامل البيئية الداخلية والخارجية، وتركز مشكلة البحث على دراسة تأثير العولمة، كأحد العوامل الخارجية، على التباين في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي.

يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس التالي:

ما هي العلاقة بين العولمة و مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما هي العلاقة بين نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة و مستوى الإفصاح المحاسبي فيها؟
2. ما هي العلاقة بين المبيعات الأجنبية للشركة و مستوى الإفصاح المحاسبي فيها؟
3. ما هي العلاقة بين عدد الشركات التابعة الأجنبية و مستوى الإفصاح المحاسبي فيها؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية البحث في النواحي الآتية:

1. الناحية الأكاديمية:

يحاول هذا البحث تقديم مساهمة نظرية في مجال دراسة تأثير العولمة في مستوى الإفصاح المحاسبي. وتأتي أهميته العلمية نتيجة قلة الدراسات التي تناولت عامل العولمة، بالإضافة إلى أن معظم الدراسات السابقة اقتصرت على الدول المتقدمة. لذا يعمل هذا البحث على دراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والعولمة في إحدى الدول النامية وهي الأردن.

2. الناحية العملية:

يسعى هذا البحث إلى تقديم مساهمة عملية من خلال تطبيقه على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمّان للأوراق المالية، والوقوف على مدى تأثير العولمة على مستوى الإفصاح المحاسبي خلال سعي الدول النامية الانفتاح على العالم والدخول من باب العولمة الواسع، والتي أصبحت أمراً واقعاً لا مفر منه، وبات من الضروري على هذه الدول البحث عن الأساليب والوسائل التي تمكنها من تفادي خطر العولمة والاستفادة من مزاياها، على اعتبار أن دراسة وتوضيح تأثير العولمة على الإفصاح المحاسبي قد يساعد إدارة الشركات في الدول النامية المختلفة على رفع مستوى الإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية إلى المستوى الذي يجذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي في الأردن. بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين العولمة بمؤشراتها الثلاثة المدروسة (نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة، والمبيعات الأجنبية، وعدد الشركات التابعة الأجنبية)، وبين مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه الشركات.

منهجية البحث:

يتم اعتماد المقاربة الاستنباطية (إستراتيجية النظرية ثم البحث)، وذلك عن طريق البحث في النظرية، أي يتم بناء الفروض من النظرية قبل جمع البيانات وإعداد نموذج لاختبارها، حيث يبنى هذا النموذج بالاعتماد على الدراسات السابقة في مجال البحث.

وتعتمد الدراسة أسلوب الحصر الشامل للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمّان للأوراق المالية، حيث يبلغ عدد هذه الشركات 96 شركة صناعية، وتم الحصول على هذه البيانات من الموقع الالكتروني الرسمي لسوق عمّان للأوراق المالية.

سيتم اختبار فروض البحث عن طريق تحليل البيانات الثانوية الواردة في التقارير المالية عن السنة المنتهية بتاريخ 2010/12/31 للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمّان للأوراق المالية باستخدام الطرق الإحصائية الملائمة بغية اختبار الفروض والتوصل إلى النتائج.

فروض البحث:

1. يزداد مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة كلما ازدادت نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة.
2. يزداد مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة كلما ازدادت المبيعات الأجنبية.
3. يزداد مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة كلما ازداد عدد الشركات التابعة الأجنبية.

كيفية قياس المتغير التابع Y(مستوى الإفصاح المحاسبي):

يتم قياس المتغير التابع عن طريق تأسيس مؤشر للإفصاح متضمناً البنود التي يمكن أن تفصح الشركة عنها وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) الصادرة عن هيئة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB)، لأن الجهة المنظمة لسوق عمّان المالي تطلب من الشركات المدرجة تطبيق هذه المعايير. يتألف مؤشر الإفصاح* من 104 بنوداً مقسمةً إلى ست مجموعات، وهي مجموعة قائمة المركز المالي متضمنة 38 بنداً، ومجموعة قائمة الدخل الشامل متضمنة 15 بنداً، ومجموعة قائمة التدفقات النقدية متضمنة 11 بنداً، ومجموعة قائمة التغيرات في حقوق الملكية متضمنة ثمانية بنوداً، ومجموعة الملاحظات متضمنة 23 بنداً، ومجموعة الإفصاحات الأخرى متضمنة تسعة بنود.

كيفية قياس المتغير المستقل:

استناداً إلى دراسة Webb et. al. (2008) يتم قياس متغير العولمة X عن طريق استخدام ثلاثة مقاييس (مؤشرات) وهي: نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركة X_1، والمبيعات الأجنبية X_2، وعدد الشركات التابعة الأجنبية X_3.

* **يوجد مؤشر الإفصاح في الملحق.**

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة Jaggi and Low (2000)

العنوان: Impact of Culture, Market Forces, and Legal System on Financial Disclosure

فحصت الدراسة تجريبياً مدى وجود اختلاف في الإفصاح المالي للشركات بين دول القانون العام ودول القانون الخاص، ودرست كذلك تأثير اختلاف القيم الثقافية في الإفصاح المالي بين هذه الدول. تعتمد الدراسة على 41 شركة من ست دول يتبنى بعضها القانون العام ويتبنى بعضها الآخر القانون الخاص. وتم تضمين متغيرات حجم الشركة، ونسبة الدين، ورسملة السوق، وتدويل الشركات، بالإضافة إلى المتغيرات الأساسية، وهي الأنظمة القانونية والقيم الثقافية.

تشير النتائج أن الشركات في الدول التي تتبنى القانون العام تقدم إفصاحاً مالياً أعلى مقارنة بالشركات التي تتبنى دولها القانون الخاص. وتظهر عدم تأثير القيم الثقافية في الإفصاح المالي في دول القانون العام، وفي مقابل ذلك توجد إشارات مختلطة لدول القانون الخاص. أيضاً لا يوجد تأثير للقيم الثقافية على الإفصاح المالي للشركات متعددة الجنسية من دول القانون العام، وتوجد إشارات مختلطة للشركات متعددة الجنسية من دول القانون الخاص.

الدراسة الثانية: دراسة Lopes and Rodriguez (2007)

العنوان: Accounting for Financial Instruments: An Analysis of the Determinants of Disclosure in the Portuguese Stock Exchange

فحصت الدراسة محددات ممارسات الإفصاح المحاسبي فيما يخص الأدوات المالية للشركات البرتغالية المدرجة، حيث هدفت إلى دراسة خصائص الشركات التي هي أقرب لمتطلبات الإفصاح وفق معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) ذات العلاقة بالأدوات المالية (المعياران المحاسبيان رقم 32 ورقم 39). وقد تم وضع مؤشراً للإفصاح بالاستناد إلى متطلبات هذين المعيارين متضمناً 54 بنداً. وكانت خصائص الشركات المدروسة هي حجم الشركة، ونمط الصناعة، ونمط المراجع، وحالة الإدراج، وتدويل الشركة، وهيكل رأس المال، وحوكمة الشركات.

توصلت الدراسة إلى أن درجة الإفصاح فيما يخص الأدوات المالية هي ذات علاقة بالشركات الأكبر حجماً، والشركات التي تخضع للمراجعة من قبل الشركات الدولية، والشركات المدرجة في أكثر من سوق مالي، والشركات التي تخضع لطبيعة عمل معينة في القطاع المالي. لكن لم تدعم هذه النتائج علاقة الإفصاح المحاسبي مع مستوى تدويل عمليات الشركة، وهيكل رأس المال، وبنية حوكمة الشركات.

الدراسة الثالثة: دراسة Webb et. al. (2008)

العنوان: The Effect of Globalization and Legal Environment on Voluntary Disclosure

درست الورقة كيفية تأثير تفاعلات أسواق رأس المال والإنتاج والعمالة الأجنبية على ممارسات الإفصاح في الشركات متعددة الجنسية غير الأمريكية. ترى الدراسة أن العولمة هي أحد المتغيرات المهمة التي أهملت إلى حد كبير في الدراسات السابقة المعنية بهذا المجال. وتوقعت الدراسة علاقة بين العولمة والإفصاح المحاسبي الاختياري مرتبطة مع البيئة القانونية للدولة الأم. طورت الدراسة مؤشراً للإفصاح مبنياً بشكل ذاتي، واستخدمت بيانات مجمعة يدوياً للإفصاح المحاسبي والنشاط الأجنبي لعينة من 643 شركة غير أمريكية من ثلاثين دولة باستخدام السنة المالية لعام 2003.

وجدت الدراسة تفاعلاً هاماً بين العولمة والبيئية القانونية، وأن الإفصاح الاختياري مرتبط إيجابياً مع درجة العولمة ومرتبط سلبياً مع العلاقة بين العولمة والبيئية القانونية في الدولة الأم للشركة، وهذا يشير إلى أنه لنفس المستوى من العولمة، يوجد مزيد من الإفصاح الاختياري للشركات المستندة على بيئات قانونية ضعيفة، بمعنى آخر أن تأثيرات العولمة أكثر وضوحاً في الشركات في البيئات القانونية الضعيفة.

الدراسة الرابعة: دراسة Elsayed and Hoque (2010)

العنوان: Perceived International Environmental Factors and Corporate Voluntary Disclosure Practices

فحصت الدراسة تأثير مجموعة من العوامل البيئية الدولية المدركة في مستوى الإفصاح الاختياري للشركة. والعوامل المحددة في الدراسة هي: شدة المنافسة الدولية، والمؤسسات السياسية والاجتماعية الدولية، ومعايير المحاسبة الدولية، والمؤسسات المالية الدولية. تم جمع بيانات الدراسة من 100 شركة غير مالية مدرجة في السوق المالية المصرية.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى إفصاح الشركة الاختياري مرتبط إيجابياً وبشكل هام مع التأثير المدرك لكل من العوامل التالية: المؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات الدولية السياسية والاجتماعية، ومعايير المحاسبة الدولية. ولم تظهر النتائج وجود علاقة مهمة بين مستوى الإفصاح الاختياري للشركة والشدة المدركة للمنافسة العالمية.

حدود البحث:

لقد تم اختيار دراسة عامل العولمة فقط، والذي يقاس من خلال ثلاثة مؤشرات هي: نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركة، والمبيعات الأجنبية، وعدد الشركات التابعة الأجنبية، ولم يتم التطرق إلى دراسة العوامل الأخرى التي قد تؤثر في مستوى الإفصاح المحاسبي. بالإضافة إلى إجراء الدراسة على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي، أي قد تظهر مشكلة عدم إمكانية تعميم النتائج على شركات أخرى تعمل في صناعة مختلفة، أو على دول أخرى بسبب اختلاف بيئة العمل المحاسبية.

تأثير العولمة في الإفصاح المحاسبي:

بما أن المحاسبة إحدى العلوم الاجتماعية، فمن الطبيعي أن تتطور أغراضها عبر الزمن وفقاً للتغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وبما يتفق مع دورها الوظيفي الذي يتسم دائماً بالاستمرارية والتغيير عبر الزمن (مطر والسويطي، 2008). وتتمثل وظيفة المحاسبة بشكل أساس في قياس العناصر المختلفة المكونة للتقارير المالية، بالإضافة إلى الإفصاح عن نتائج عملية القياس على شكل معلومات تتاح لمستخدمي تلك التقارير (لطفي، 2007).

تعد عملية الإفصاح المحاسبي من العمليات المعقدة التي يجب أن تراعي حاجات مستخدمي التقارير المالية المتباينة بين مجموعة مستخدمة وأخرى، وتتطور هذه الحاجات عبر الزمن بما يقابل ظروف المجتمع السائدة. حيث يعرّف الإفصاح المحاسبي بأنه "ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن الوحدة الاقتصادية" (الشيرازي، 1990، ص.322).

تعمل الشركة من خلال عملية الإفصاح المحاسبي على تقديم المعلومات المالية من خلال التقرير المالي الذي تتفادى عبره الشركة التزامات محددة تجاه المجتمع، والمستثمرين، والموردين، والدائنين، والسلطات القانونية. على أية

حال، من المحتمل أن يكون القرار بتقديم معلومات محددة أو عدم تقديمها متأثراً بمجموعة من العوامل البيئية ذات الصلة بالإفصاح المحاسبي (Akhtaruddin، 2005).

يؤكد هذا عدد من الباحثين، حيث يرى كل من Lopes and Rodrigues (2007) أن الإفصاح المحاسبي من الوظائف المعقدة، وذلك كونه يعتمد على كلا العوامل الداخلية المحددة للشركة، والعوامل الخارجية ذات العلاقة بالسياق البيئي الذي يتضمن الثقافة والأنظمة القانونية والخلفية المؤسساتية. وهذا ما توصل إليه كذلك كل من Elsayed and Hoque (2010)، حيث بينت نتائج دراستهما أن ممارسات إفصاح الشركة تتأثر بمجموعة من العوامل التنظيمية الداخلية والبيئية الخارجية.

تعد الدراسات التي تفحص التأثيرات البيئية على المحاسبة مهمة جداً لأنها تستطيع أن تساعد في تحسين الدليل التجريبي على تأكيد العلاقة بين المتغيرات البيئية ومتطلبات الإفصاح والتقرير المالي. وإذا تم التسليم بأن المحاسبة تتأسس بيئياً، فإن مثل هذه الدراسات تستطيع أن تؤدي إلى تعريف المتغيرات البيئية التحتية المعنية وعلاقاتها الارتباطية مع متطلبات الإفصاح والتقرير المالي (Adhikari and Tondkar ، 1992).

تعد العولمة من العوامل البيئية الخارجية التي تؤثر في مستوى الإفصاح المحاسبي، حيث يرى Dahawy (2009) في هذا المجال أن عولمة أسواق رأس المال تحدث على نطاق واسع منذ العقد الأخير من القرن العشرين. ونتيجة لذلك، حرّك المستثمرون مبالغ ضخمة من الأموال بسرعة عالية جداً حول العالم. وكانت النتائج الطبيعية لتدفق رأس المال الأجنبي داخل الأسواق الصاعدة هي النمو في اقتصاديات هذه الأسواق وازدهارها.

يرى Joshi et. al. (2008) أن المحاسبة والتقرير المالي عنصران مهمان في السوق الصاعدة والنامية، ويستطيعان تدعيم الكفاءة التحتية لهذه الأسواق. وقد أدخلت عولمة الأسواق المالية والتطورات في الاتصالات والانترنت بعداً جديداً، وهو الحاجة إلى تقارير مالية شفافة وقابلة للمقارنة، حيث تتطلب تفكيراً جديداً من قبل الشركات والمستثمرين والدائنين والمراجعين حول ما يجب نشره من المعلومات المالية، والطريقة الأفضل لإيصالها للأطراف المهتمة.

يعتقد Karen et. al. (2008) أن ممارسات المحاسبة وقرارات الاستثمار الفردية باستخدام المعلومات المحاسبية لن تكون مقيدة بالحدود الدولية، وذلك بسبب العولمة المتزايدة. حيث وجد Tyrrall et. al. (2007) أنه عندما توجد الاختلافات بين أنظمة المحاسبة، فإنه من الطبيعي أن تختلف الحاجات المحاسبية بين الدول، وهذا يقود إلى تطوير أنظمة محاسبية محددة وطنياً ومعتمدة على البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحلية. لكن على الجانب الآخر، سيكون للعولمة تأثير في الأنظمة المحاسبية الوطنية، حيث ستدفع اتجاهات العولمة متضمنة تبادل المنافع السياسية والاقتصادية والدولية، والمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطورات في إستراتيجية الشركات متعددة الجنسية، وتأثير التكنولوجيا والتقنية الجديدة، ونمو الأسواق المالية العالمية، وتأثير المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وهيئة معايير المحاسبة الدولية نحو الطلب المتزايد لتوافق أنظمة المحاسبة الوطنية.

وفيما يلي مناقشة لمؤشرات العولمة الثلاثة:

1. نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة

ترى الباحثة أن نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة تعد من المؤشرات المهمة التي تقيس مستوى عولمة الشركة، وتعد كذلك من العوامل المهمة التي تفسّر التباين في الإفصاح المحاسبي على المستوى الدولي. حيث تعتقد الباحثة أنه كلما ازدادت نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة طلب هؤلاء المستثمرون

إفصاحاً أكثر عن الوضع المالي والاقتصادي للشركة وذلك للاطمئنان على سلامة إدارة أموالهم، وهذا ما قد يدفع الشركة لمزيد من الإفصاح المحاسبي لزيادة ثقة المستثمرين الأجانب، وجذب استثماراتهم إلى رأسمال الشركة.

2. المبيعات الأجنبية

يرى Ding et. al. (2008) أن النمو الهائل للشركات الدولية متعددة الجنسية رفع مستوى الطلب على المعلومات المالية من قبل المجتمع المالي على مستوى العالم سواء من أصحاب الأسهم، أم من المستثمرين، أم من الدائنين.

ويعتقد Jaggi and Low (2000) أن عدد الشركات الدولية المتعددة الجنسية سيتزايد بشكل ثابت ومستمر مع عولمة الأعمال. فبالإضافة إلى بيع منتجاتهم في الخارج ستعمل الشركات أكثر وأكثر على البدء بوسائل الإنتاج عبر الحدود الوطنية للاستفادة من العمل وفرص الاستثمار. وكنتيجة لعولمة الأعمال وأسواق رأس المال، يظهر تحدياً أمام الشركات يتمثل في قدرتها على مقابلة حاجات المعلومات للمجموعات المختلفة من المستثمرين مع الخلفيات الثقافية المختلفة. ولكي تقابل الشركات هذه الحاجات من المعلومات سيطلب منها إفصاحاً أكثر تفصيلاً من المعلومات المالية.

واقترح Jaggi and Low (2000) أنه عندما يكون هناك مستثمرون محليون ومستثمرون أجانب، فإن المعلومات المطلوبة ستكون أكثر تفصيلاً، والإفصاحات المالية ستكون أكثر شمولاً، وبالتالي ستكون العلاقة بين الإفصاحات المالية والجنسية المتعددة علاقة إيجابية. وإذا طلب المستثمرون الأجانب معلومات مفصلة وكانت حاجات المستثمرين المحليين من المعلومات محدودة، أو العكس بالعكس، ستكون أيضاً العلاقة بين الإفصاحات المالية والجنسية المتعددة علاقة إيجابية، لأن الشركة المتعددة الجنسية يجب أن تقابل حاجات معلومات النوعين من مجموعات المستثمرين. ولكن في الحالة التي يطلب فيها المستثمرون المحليون دون الأجانب معلومات عن الشركة، فإن العلاقة بين التعددية الجنسية للشركة والإفصاحات المالية ستكون سلبية.

3. عدد الشركات التابعة الأجنبية

يؤكد Depoers (2000) على أن العمل في عدد من المناطق الجغرافية التي تتضمن دولاً أخرى يزيد كمية المعلومات المفصح عنها والمسيطر عليها من قبل الشركة. ويقترح Lopes and Rodrigues (2007) أيضاً أنه كلما كان تدويل الشركة أعلى توجب إظهار وضعها بشكل أفضل لدى أصحاب المصالح من زبائن وموردين وحكومة وغيرهم، وقد تظهر الشركة غير المدرجة على المستوى الدولي مستويات جيدة من الإفصاح إذا كان لديها عمليات دولية. وتميل الشركات التي تعمل في أكثر من منطقة جغرافية واحدة لامتلاك أنظمة رقابة إدارية أفضل بسبب التعقيد المتزايد لعملياتها. وكلما كانت أنظمة الرقابة الإدارية والتقرير المالي مطورة أكثر وتقدم معلومات بشكل أفضل، فإن الشركة يمكن أن تفصح بسهولة عن معلوماتها المالية بدون تكاليف إضافية. لذلك من المتوقع أن تمتلك هذه الشركات مستويات عالية من الإفصاح.

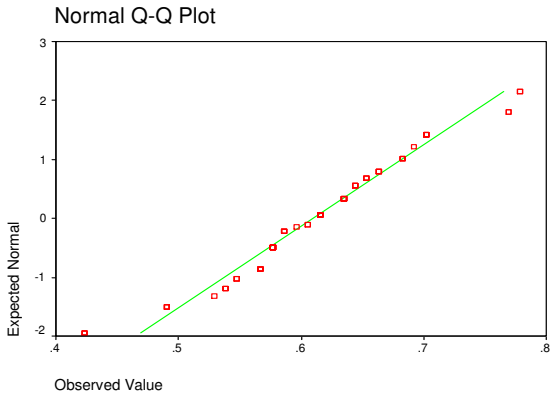
النتائج والمناقشة:

الدراسة العملية

التحليل الوصفي Descriptive Analysis

يبين الشكل رقم (1) نقاط الانتشار لبيانات الشركات المدروسة، ويتضح أن البيانات تتوزع حول الخط البياني باستثناء ثلاث قيم متطرفة، أي إن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي. مما يعني أن بيانات البحث تتبع التوزيع الطبيعي، لذا سيتم استخدام الاختبارات الملائمة لذلك.

يعرض الجدول (1) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من مؤشرات العولمة الثلاثة (نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة X_1، والمبيعات الأجنبية X_2، والشركات التابعة الأجنبية X_3)، بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير التابع (مؤشر الإفصاح النسبي Y) للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي.



الشكل (1) شكل انتشار نقاط البيانات

حيث يتبين من خلال الجدول (1) أن المتوسط الحسابي للمؤشر الأول للمتغير المستقل (نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة X_1) هو 15,16% مع انحراف معياري قدره 18,75% مما يشير إلى تشتت قيم مساهمة المستثمرين الأجانب بين الشركات الصناعية المدروسة. ويبلغ المتوسط الحسابي للمؤشر الثاني للمتغير المستقل (المبيعات الأجنبية X_2) 10,696,611 ديناراً أردنياً مع انحراف معياري قدره 23,013,045 ديناراً أردنياً، مشيراً كذلك إلى وجود تباين بين الشركات المدروسة في قيم المبيعات الأجنبية. ويبلغ المتوسط الحسابي للمؤشر الثالث للمتغير المستقل (الشركات التابعة الأجنبية X_3) 0,5417 شركة مع انحراف معياري قدره 0,845 مشيراً كذلك إلى وجود تباين في عدد الشركات التابعة الأجنبية بين الشركات المدروسة. ويتبين كذلك من خلال الجدول (1) أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع (مؤشر الإفصاح النسبي Y) هو 60,97% مع انحراف معياري قدره 0,7239، وهذا يعني أن الشركات الصناعية الأردنية تفصح بالمتوسط عن60,97% من بنود مؤشر الإفصاح المستخدم في هذا البحث والذي تم إعداده وفقاً للمعايير الدولية.

الجدول (1) بيانات الإحصاء الوصفي

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
مستوى الإفصاح النسبي	.6097	.07239	96
نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركة	.15165	.187522	96
المبيعات الأجنبية	10696611.3646	23013045.87	96
الشركات التابعة الأجنبية	.5417	.84501	96

دراسة العلاقات الارتباطية:

تتم دراسة العلاقات الارتباطية عن طريق معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون Pearson's Simple Linear Correlation Coefficient r الذي يستخدم لتقدير العلاقة الارتباطية بين اثنين من المتغيرات.

يتم اختبار وجود ارتباط بين المؤشر الأول للمتغير المستقل (نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة) والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي) من خلال الجدول (2)، حيث تبلغ قيمة معامل ارتباط بيرسون 50,2%، وهي قيمة ارتباط معنوية عند مستوى 1%، وإن قيمة P-Value تبلغ 0,000، وهي أصغر من 0.05، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ارتباطية، والقبول بوجود هذه العلاقة بين المؤشر الأول للمتغير المستقل (نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة) والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، وبما أن الإشارة موجبة يمكن القول إن هذه العلاقة طردية.

الجدول (2) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين مؤشرات المتغير المستقل والمتغير التابع

Correlations

		مستوى الإفصاح النسبي	نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركة	المبيعات الأجنبية	الشركات التابعة الأجنبية
مستوى الإفصاح النسبي	Pearson Correlation	1	.502**	.518**	.566**
	Sig. (2-tailed)	.	.000	.000	.000
	N	96	96	96	96
نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركة	Pearson Correlation	.502**	1	.327**	.215*
	Sig. (2-tailed)	.000	.	.001	.035
	N	96	96	96	96
المبيعات الأجنبية	Pearson Correlation	.518**	.327**	1	.532**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.	.000
	N	96	96	96	96
الشركات التابعة الأجنبية	Pearson Correlation	.566**	.215*	.532**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.035	.000	.
	N	96	96	96	96

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

بالنسبة إلى العلاقة الارتباطية بين المؤشر الثاني للمتغير المستقل (المبيعات الأجنبية) والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، يتبين من خلال الجدول (2) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون تبلغ 51.8%، وهي قيمة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي والمبيعات الأجنبية عند مستوى معنوية 1%، وإن قيمة P-

Value تبلغ 0.000، وهي أصغر من 0.05، مما يشير إلى أن الارتباط بين مستوى الإفصاح المحاسبي والمبيعات الأجنبية يختلف معنوياً عن الصفر بمستوى دلالة 5%، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضي العدم وقبول البديل القائل بوجود علاقة ارتباطية بين المؤشر الثاني للمتغير المستقل (المبيعات الأجنبية)، والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، وبما أن الإشارة موجبة يمكن القول إن هذه العلاقة طردية.

بالنسبة للعلاقة الارتباطية بين المؤشر الثالث للمتغير المستقل (عدد الشركات التابعة الأجنبية) والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، يتضح من خلال الجدول (2) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون تبلغ 56.6%، وهي قيمة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي وعدد الشركات التابعة الأجنبية عند مستوى معنوية 1%، وإن قيمة P-Value تبلغ 0.000، وهي أصغر من 0.05، مما يشير إلى أن الارتباط بين مستوى الإفصاح المحاسبي وعدد الشركات التابعة الأجنبية يختلف معنوياً عن الصفر بمستوى دلالة 5%، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة ارتباطية بين المؤشر الثالث للمتغير المستقل (عدد الشركات التابعة الأجنبية)، والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، وبما أن الإشارة موجبة يمكن القول إن هذه العلاقة طردية.

اختبار الفرضيات:

يتم اختبار فروض البحث عن طريق استخدام تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis والذي يستخدم لقياس قوة العلاقة بين المتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، ومؤشرات المتغير المستقل (نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة، والمبيعات الأجنبية، وعدد الشركات التابعة الأجنبية)، وكذلك إيجاد معادلة الانحدار Regression Equation لتوقع قيمة المتغير التابع من مؤشرات المتغير المستقل، وتأتي المعادلة على الشكل التالي:

$$Y= \beta_0 +\beta_1 X_1+ \beta_2 X_2+ \beta_3 X_3$$

يتضح من خلال جدول تحليل التباين رقم (4) ثبات صلاحية النموذج لاختبار فرضيات البحث، وذلك بالاستناد إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة 30,379 عن قيمتها الجدولية والبالغة 3,98 عند درجات حرية تساوي 3، وهذا يدل على أن مستوى الثقة مرتفع، بمعنى آخر أن المعادلة هامة إحصائياً على الأقل عند مستوى 5%، لذا يمكن الاعتماد على النموذج.

يتبين من خلال الجدول (3) أن قيمة معامل التحديد R Square المعدلة تبلغ 49,8، وهذا يشير على أن 50% تقريباً من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي) تفسرها التغيرات الحاصلة في مؤشرات المتغير المستقل (نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة، والمبيعات الأجنبية، وعدد الشركات التابعة الأجنبية)، أي تعود إلى العلاقة الخطية لنموذج الانحدار، والباقي يعود إلى عوامل أخرى كأن يكون هناك متغيرات مهمة ذات تأثير في المتغير التابع لم تدرج في النموذج.

الجدول (3) خلاصة النموذج

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.705[a]	.498	.481	.05214

a. Predictors: (Constant), نسبة مساهمة الشركات التابعة الأجنبية, المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركة, المبيعات الأجنبية

الجدول (4) تحليل التباين

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.248	3	.083	30.379	.000[a]
	Residual	.250	92	.003		
	Total	.498	95			

a. Predictors: (Constant), نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركة, المبيعات الأجنبية, ركات التابعة الأجنبية

b. Dependent Variable: مستوى الإفصاح النسبي

يتبين من الجدول (3) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تبلغ 70,5%، وهي قيمة موجبة وهذا يشير إلى أن العلاقة طردية بين المتغير التابع ومؤشرات المتغير المستقل الثلاثة. ويتبين من خلال الجدول (4) أن قيمة P-Value تبلغ 0.000 وهي أصغر من 5%، أي إن الانحدار معنوي، وهذا ما يدعو إلى رفض الفرض العدم القائل بعدم اختلاف معاملات الميل β_1 و β_2 و β_3 عن الصفر، أي أن المؤشرات الثلاثة للمتغير المستقل مجتمعة لها تأثير معنوي في المتغير التابع، أو أن إحدى معاملات الانحدار β_1 أو β_2 أو β_3 تختلف معنوياً عن الصفر.

لكي يتم معرفة تأثير كل مؤشر من مؤشرات المتغير المستقل في المتغير التابع مستقلاً عن الآخر يتم اللجوء إلى اختبار T (المدرج في الجدول رقم (5) الخاص بمعاملات الانحدار)، حيث يمكن كتابة معادلة الانحدار من خلال هذا الجدول كما يلي:

$$Y = 0,564 + 0,137\ X_1 + 6,228\ X_2 + 0,033\ X_3$$

اختبار الفرضية الأولى:

1. يزداد مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة بزيادة نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة.

يتضح من خلال الجدول (5) أن قيمة T المحسوبة الخاصة بمعلمة ميل المؤشر الأول للمتغير المستقل X_1 (نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة) تساوي 4,527، وهي أكبر من قيمة Z الجدولية البالغة 2.58 عند مستوى دلالة 1%، بالإضافة إلى ذلك تبلغ قيمة P الخاصة بمعلمة ميل المؤشر الأول للمتغير المستقل 0.000 وهي أصغر من 5%، مما يشير إلى معنويتها الإحصائية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي يمكن رفض الفرض العدم القائل بأن نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة ليس لها أثر معنوي في مستوى الإفصاح، والقبول بالفرض البديل القائل بأن نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة لها أثر معنوي في مستوى الإفصاح. وبما أن قيمة هذا المعامل موجبة فإن هذا التأثير طردي، لذا تقبل الباحثة الفرضية الأولى بأن مستوى الإفصاح المحاسبي يزداد بزيادة نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة عند مستوى دلالة 5%.

اختبار الفرضية الثانية:

2. يزداد مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة بزيادة المبيعات الأجنبية.

يتبين أيضاً من خلال الجدول (5) أن قيمة T المحسوبة الخاصة بمعلمة ميل المؤشر الثاني للمتغير المستقل X_2 (المبيعات الأجنبية) تساوي 2,93، وهي أعلى من قيمة Z الجدولية البالغة 2.58 عند مستوى دلالة 1%، بالإضافة إلى ذلك تبلغ قيمة P الخاصة بمعلمة ميل المؤشر الثاني للمتغير المستقل 0.031 وهي أصغر من 5%، مما يشير إلى معنويتها الإحصائية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي يمكن رفض الفرض العدم القائل بأن المبيعات الأجنبية ليس لها أثر معنوي في مستوى الإفصاح، والقبول بالفرض البديل القائل بأن المبيعات الأجنبية لها أثر معنوي في مستوى الإفصاح. وبما أن قيمة هذا المعامل موجبة فإن هذا التأثير طردي، لذا تقبل الباحثة الفرضية الثانية بأن مستوى الإفصاح المحاسبي يزداد بزيادة المبيعات الأجنبية عند مستوى دلالة 5%.

اختبار الفرضية الثالثة:

3. يزداد مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة بزيادة عدد الشركات التابعة الأجنبية.

يتضح كذلك من خلال الجدول (5) أن قيمة T المحسوبة الخاصة بمعلمة ميل المؤشر الثالث للمتغير المستقل X_3 (عدد الشركات التابعة الأجنبية) تساوي 4,395، وهي أعلى من قيمة Z الجدولية البالغة 2.58 عند مستوى دلالة 1%، بالإضافة إلى ذلك تبلغ قيمة P الخاصة بمعلمة ميل المؤشر الثالث للمتغير المستقل 0.000 وهي أصغر من 5%، مما يشير إلى معنويتها الإحصائية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي يمكن رفض الفرض العدم القائل بأن عدد الشركات التابعة الأجنبية ليس له أثر معنوي على مستوى الإفصاح، والقبول بالفرض البديل القائل بأن عدد الشركات التابعة الأجنبية له أثر معنوي على مستوى الإفصاح. وبما أن قيمة هذا المعامل موجبة فإن هذا التأثير طردي، لذا تقبل الباحثة الفرضية الثالثة بأن مستوى الإفصاح المحاسبي يزداد بزيادة عدد الشركات التابعة الأجنبية عند مستوى دلالة 5%.

تدعم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون النتائج التي تم التوصل إليها من خلال نموذج الانحدار، وهذا يؤكد على وجود علاقة بين المؤشر الأول للمتغير المستقل (نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة) والمتغير التابع، ووجود علاقة كذلك بين المؤشر الثاني للمتغير المستقل (المبيعات الأجنبية) والمتغير التابع، بالإضافة إلى وجود علاقة بين المؤشر الثالث للمتغير المستقل (عدد الشركات التابعة الأجنبية) والمتغير التابع. هذا يعني وجود علاقة بين متغير العولمة ومستوى الإفصاح المحاسبي، ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي تعد هذه العلاقة موجبة، أي أن مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركة يزداد بزيادة مستوى عولمتها.

الجدول (5) معاملات الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.564	.007		77.095	.000
	نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركة	.137	.030	.354	4.527	.000
	المبيعات الأجنبية	6.228E-10	.000	.198	2.930	.031
	الشركات التابعة الأجنبية	.033	.007	.384	4.395	.000

a. Dependent Variable: مستوى الإفصاح النسبي

الاستنتاجات والتوصيات:

قدم هذا البحث دليلاً على العلاقة المحتملة بين متغير العولمة بالمؤشرات الثلاثة المكونة له (نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة، والمبيعات الأجنبية، وعدد الشركات التابعة الأجنبية) وبين المتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، حيث تم تطبيق هذا البحث على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي. **لقد توصل هذا البحث إلى الاستنتاجات التالية:**

1. يبلغ متوسط مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي 60,97%.

2. توجد علاقة ارتباطية بين المؤشر الأول للمتغير المستقل (نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة) والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، أي إن مستوى الإفصاح المحاسبي يزداد كلما ازدادت نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال الشركة.

3. توجد علاقة ارتباطية بين المؤشر الثاني للمتغير المستقل (المبيعات الأجنبية)، والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، أي إن مستوى الإفصاح المحاسبي يزداد كلما ازدادت المبيعات الأجنبية للشركة.

4. توجد علاقة ارتباطية بين المؤشر الثالث للمتغير المستقل (عدد الشركات التابعة الأجنبية)، والمتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي)، أي إن مستوى الإفصاح المحاسبي يزداد كلما ازداد عدد الشركات التابعة الأجنبية.

تختلف النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث عن النتائج التي توصل إليها كلٌّ من Lopes and Rodrigues (2007)، فلم تدعم نتائج دراستها فرضية أن درجة الإفصاح هي أعلى في الشركات الأكثر تدويلاً.

بالمقابل تتفق نتائج هذه الدراسة مع النتائج التي توصل إليها Depoers (2000) بأن الإفصاح الطوعي مرتبط بشكل هام مع العمليات الأجنبية للشركة، حيث استنتج أن المديرين سيقدمون مزيداً من الإفصاح عن المعلومات عندما تزداد أهمية النشاط الأجنبي للشركة.

يوصي هذا البحث بما يلي:

1. إدراك أهمية تأثير مؤشرات العولمة والعمليات الدولية التي تقوم بها الشركة في الدول النامية على رفع مستوى التقرير المالي الذي تقدمه هذه الشركة من خلال عملية الإفصاح المحاسبي، حتى تستطيع محاكاة التقرير المالي في الدول المتقدمة، لكي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وتمكين المستثمرين الأجانب من اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية الملائمة.

2. إجراء دراسات مستقبلية تدرس العلاقات المحتملة بين مؤشرات العولمة ومستوى الإفصاح المحاسبي من خلال إجراء مقارنات بين الدول المتقدمة من جهة والدول النامية من جهة ثانية، لأن النتائج قد تختلف مع اختلاف بيئة العمل المحاسبية، والمعايير المطبقة، والقوانين الناظمة لكل دولة. وتقترح كذلك إجراء دراسات أخرى تدرس العلاقة المحتملة بين عوامل بيئية أخرى مثل العوامل التنظيمية، والعوامل القانونية، والعوامل الثقافية، وعوامل دولية أخرى، وبين مستوى الإفصاح المحاسبي الإلزامي والطوعي كلٌّ على حدى، على اعتبار أن النتائج قد تختلف مع اختلاف بنود المعلومات المحاسبية في التقرير المالي سواء كانت إلزامية أم طوعية.

المراجع:

1. الشيرازي، عباس مهدي، *نظرية المحاسبة*. الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع, 1990، 322.
2. لطفي، أمين السيد أحمد، *نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية*. الجزء الثاني، الدار الجامعية، 2007، 26.
3. مطر، محمد، والسويطي، موسى، *التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس والعرض والإفصاح*. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،2008، 38.
4. ADHIKARI, A. and TONDKAR, R.H., *Environmental Factors Influencing Accounting Disclosure Requirements of Global Stock Exchanges*. Journal of International Financial Management and Accounting. Vol. 4, Issue 2, 1992, 75-105.
5. AKHTARUDDIN, M., *Corporate Mandatory Disclosure Practices in Bangladesh*. The International Journal of Accounting. Vol.40, 2005, 399– 422.
6. COOKE, T.E., and WALLACE, R.S.O., *Financial Disclosure Regulation and Its Environment: A Review and Further Analysis*. Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 9, 1990, P.P.79-110.
7. DAHAWY, k., *Company Characteristics and Disclosure Level The Egyptian Story*. International Research Journal of Finance and Economics. Vol. 34, 2009, 194-2
8. DING, Y., and et. al., *The Impact of Firms' Internationalization on Financial Statement Presentation: Some French Evidence*. Advances in Accounting, Vol. 24, 2008, P.P.145–156.
9. DEPOERS, F., *A Cost-Benefit Study of Voluntary Disclosure: Some Empirical Evidence from French Listed Companies*. The European Accounting Review, Vol.9, No. 2, 2000, , 245-263.
10. ELSAYED, M.O. and HOQUE, Z., *Perceived International Environmental Factors and Corporate Voluntary Disclosure Practices: An Empirical Study*. The British Accounting Review. Vol. 42, 2010, 17–35.
11. JAGGI, B., and LOW, P.Y., *Impact of Culture, Market Forces, and Legal System on Financial Disclosure*. The International Journal of Accounting. Vol. 35, No. 4, 2000, 495-519.
12. JOSHI, P.L., and et. al., *Perceptions of Accounting Professionals in the Adoption and Implementation of a Single Set of Global Accounting Standards: Evidence from Bahrain*. Advances in Accounting, Incorporating Advances in International Accounting, Volume24, 2008 , 41-48.
13. HANIFFA, R., and COOKE, T. E. *Culture, corporate governance and disclosure in Malaysian corporations*. Abacus, Vol. 38, No.3, 2002, 317-349.
14. KAREN, M.L., and et. al., *Cultural Effects on Accounting Practice and Investment Decision*. Proceedings of ASBBS Vol.15, No.1, February 2008, 535-544.
15. LOPES, P.T., and RODRIGUEZ, L.L., *Accounting for Financial Instruments: An Analysis of the Determinants of Disclosure in the Portuguese Stock Exchange*. The International Journal of Accounting. Vol. 42, 2007, 25–56.
16. TYRRALL, D., and et. al., *The Relevance of International Financial Reporting Standards to a Developing Country: Evidence from Kazakhstan*. The International Journal of Accounting, Volume 42, 2007, 82-110.
17. WEBB, K.A. et.al., *The Effect of Globalization and Legal Environment on Voluntary Disclosure*. The International Journal of Accounting, Vol. 43, 2008, 219–245.